

مجلس الأمن
السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٨٣

الثلاثاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	. . . .	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	. . . .	السيد سافرونكوف
	الأردن	. . . .	السيد الحمود
	إسبانيا	. . . .	السيد أويارثون
	أنغولا	. . . .	السيد غيموليكا
	تشاد	. . . .	السيد غومبو
	شيلي	. . . .	السيدة ساباغ مونيوث دي لابينيا
	الصين	. . . .	السيد وانغ من
	فرنسا	. . . .	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	. . . .	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	. . . .	السيد شبوكاوسكاس
	ماليزيا	. . . .	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	. . . .	السيد رايكروفت
	نيجيريا	. . . .	السيد آدامو
	نيوزيلندا	. . . .	السيد فان بوهيمن

جدول الأعمال

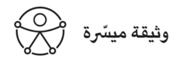
عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

1542798 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير رومان أويارثون مارشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أويارثون مارشيسي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أتشرف بعرض تقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفقا للفقرة ١٨ (ح) من القرار نفسه. ويشمل التقرير الحالي الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، حيث عقدت اللجنة خلالها اجتماعا غير رسمي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقامت بأعمال إضافية مستخدمة إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لسير أعمالها.

ويسرني أن أذكر أنه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، دخلت خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ، بعد ٩٠ يوما على إقرار مجلس الأمن لخطة العمل هذه من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويُعرف ذلك اليوم ب ''يوم اعتماد خطة العمل''. وفي حين بدأ المشاركون في خطة العمل حينئذ بالإعداد لجميع التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاق النووي، فإن الأحكام كافة المنصوص عليها في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) تظل سارية المفعول حتى يوم التنفيذ، عندما سيتم رفع التدابير المتعلقة بجزاءات مجلس الأمن، ويجري إنهاء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة كذلك أن الفقرة ٢١ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنص على استثناءات للتدابير الحالية بشأن بعض الأنشطة المتعلقة بمرفقي فوردو وأراك، وتصدير اليورانيوم الإيراني المخصّب بكميات تزيد على ٣٠٠ كيلوغرام في مقابل اليورانيوم الطبيعي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت اللجنة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥ بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر عن طريق إجراء عدم الاعتراض. وجرى تقديم التقرير إلى رئيس مجلس الأمن، وسوف يصدر بوصفه الوثيقة S/2015/947. ويوفر التقرير السنوي لمحة عامة عن مجموعة الأنشطة التي قامت بها اللجنة في عام ٢٠١٥، وفقا لولايتها. وأود أن أسلط الضوء على أن اللجنة أجرت في الآونة الأخيرة تنقيحا على مبادئها التوجيهية لتشمل المهام الإضافية المنوطة بها وفقا للفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة تقريرين من الدول الأعضاء التي تزعم وقوع انتهاكات للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، على التوالي. وفي المشاورات غير الرسمية التي انعقدت بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعطت اللجنة تعليمات لفريق الخبراء للتحقيق في الحادثين المبلّغ عنهما، وتقديم تقرير إلى اللجنة عن نتائج الفريق واستنتاجاته.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم فريق الخبراء إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تقريره عن الحادثة التي أبلغت عن وقوعها إحدى الدول الأعضاء في ٢٧ تموز/يوليه. وخلص الفريق إلى أن محاولة الحصول على قضبان سبائك

التيتانيوم – عيار ٥ تشكل انتهاكا من جانب إيران لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرارات اللاحقة. ومع ذلك، لم يتمكن الفريق من التوصل إلى نتيجة نهائية بشأن ما إذا كان هذا الانتهاك متعمدا من جانب السلطات الإيرانية.

كما قدم الفريق إلى اللجنة في ١١ كانون الأول/ديسمبر تقريرا عن عملية التفتيش المتعلقة بادعاء قيام إيران بعملية إطلاق تجريبي لقذيفة تسيارية من طراز عماد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت بها اللجنة إحدى الدول الأعضاء في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بالنيابة عن ثلاث دول أعضاء أخرى. وخلص الفريق إلى عملية إطلاق عماد شكلت انتهاكا من جانب إيران للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وتلقت اللجنة أربعة إخطارات – ثلاثة من إحدى الدول الأعضاء، قدم واحد منها وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) – وأبلغت به اللجنة عن وصول يورانيوم طبيعي إلى إيران؛ وقدم إخطاران وفقا للفقرة ٢١ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يبلغان اللجنة بنقل يورانيوم منخفض التخصيب من إيران؛ وإخطار واحد من إحدى الدول الأعضاء يبلغ اللجنة بنجاح هذه الدولة، بالتعاون مع دولة أخرى، في التخلص من شحنة عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وفيما يتعلق بطلب مقدم من إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من أجل تقديم المساعدة إلى إيران، لا تزال اللجنة تنظر في الرد على الطلب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق تقريره لمنتصف المدة إلى اللجنة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٢٢٤ (٢٠١٥). وعقب مناقشة اللجنة للتقرير في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم التقرير إلى مجلس الأمن في ٣ كانون الثاني/ديسمبر.

ولا يزال الفريق يضطلع بأنشطته وفقا لولايته الواردة في الفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويستكمل الفريق حاليا إعداد أكثر من تقرير واحد للتحقيق في حادثة وقعت سابقا وأبلغت بها إحدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفقرة ١٣ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويعتزم الفريق إجراء تحقيق في حادثة أبلغت بها إحدى الدول الأعضاء اللجنة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي تتعلق بالفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وتتطلع اللجنة إلى النتائج والاستنتاجات التي يتوصل إليها الفريق في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على إحاطته الإعلامية التفصيلية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على تقديمه تقرير فترة التسعين يوما عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونشيد بالأعمال الممتازة التي اضطلع بها بصفته رئيس اللجنة.

ويسرنا أنه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر – وهو يوم اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة – شرع المشاركون في وضع الترتيبات الضرورية، بما في ذلك الأحكام القانونية والإدارية لتنفيذ التزاماتهم بموجب الخطة. وهذه خطوة إيجابية نأمل أن تؤدي إلى التوصل إلى حل طويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية.

ومن الأهمية البالغة بمكان خلال الفترة الانتقالية أن تسعى حكومة إيران لتنفيذ جميع الإجراءات المحددة المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي بموجبه أيد مجلس الأمن خطة العمل الشاملة المشتركة، بغية الإسراع بالتخفيف من الجزاءات المفروضة على إيران عن طريق الوصول إلى يوم

التنفيذ ووضع حد لجميع الجزاءات المفروضة على إيران. وفي ذلك الصدد، نناشد بقوة حكومة إيران أن تظل ملتزمة التزاما كاملا بالتدابير التي تفرضها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ريثما يحين يوم التنفيذ، وأن تتجنب اتخاذ إجراءات مثل ادعاءات إطلاق قذائف تسيارية من طراز عماد التي أبلغت بها اللجنة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

ومن الناحية الأخرى، نرحب بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ينهي فترة ١٢ عاما للتحقيق في الادعاءات بأن إيران تطور برنامجا للأسلحة النووية، وبذلك إنهاء المسألة المتعلقة باحتمال وجود بعد عسكري لبرنامج إيران النووي، وهي خطوة رئيسية نحو رفع الجزاءات الدولية.

وفي الختام، نود أن نعرب عن إقرارنا بحق إيران في مواصلة برنامج نووي للأغراض السلمية الحصرية، ونناشد الحكومة مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية في تنفيذ التدابير ذات الصلة المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة ووفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير أويارزون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية. وأقدر جهوده وجهود فريقه للنهوض بأعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وترحب الصين ببدء النفاذ في الموعد المقرر لخطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها معلما بارزا هاما في التسوية الشاملة والدائمة والمناسبة للمسألة النووية الإيرانية. وكون مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة ٥+١) وإيران تصرفت وفقا للإطار الزمني المحدد في خطة العمل الشاملة المشتركة دليل عملي على دعم المجموعة السياسي للاتفاق.

وإذ يقترب بسرعة يوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن أعمال المجلس بشأن المسألة النووية الإيرانية ستدخل مرحلة جديدة. وفي ذلك السياق، تود الصين الإدلاء ببضعة تعليقات.

أولا، على جميع الأطراف المعنية الإعداد بشكل جيد لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ووفقا لمتطلبات القرار واستنادا إلى الاتفاقات التي تم التوصل اليها فيما بين الأطراف، ينبغي للمجلس أن يحضر بشكل محكم آلياته وإجراءاته ومهامه بغية ممارسة سلطته وكفالة التنفيذ السلس للقرار.

ثانيا، على جميع الجوانب التفسير الدقيق لمضامين القرار بهدف تشجيع عملية تآزر إيجابي نحو التسوية الشاملة والدائمة والمناسبة للمسألة النووية الإيرانية. وفي يوم التنفيذ، سترفع جزاءات المجلس وستستبدل بإجراءات تقييدية. وعلى المجلس العمل بطريقة متوازنة وموضوعية لضمان التنفيذ الشامل لقراراته ومعالجة المسائل الحساسة على نحو مناسب وتقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتنسيقه، وهي مهمة بالغة الأهمية.

ثالثا، يلزم الأطراف المختلفة مواصلة إبداء إرادتها السياسية والتنفيذ الفعال لالتزاماتها وتشجيع التنفيذ المنتظم لخطة العمل الشاملة المشتركة. والمسألة النووية الإيرانية بالغة التعقيد ويشمل تنفيذ الخطة العديد من العناصر غير المسبوقة. ومع استمرار عملية التنفيذ، من المتوقع أن تنشأ مشاكل وصعوبات عديدة بل وتحديات. وتأمل الصين أن تحاول جميع الأطراف المعنية أن تلاقى بعضها البعض في منتصف الطريق وتتمسك بمبادئ التزامن والمعاملة بالمثل ومراعاة كل طرف لشواغل الطرف الآخر وضمان الإنصاف والتوازن.

رابعا، اطلعت الصين على تقرير التقييم النهائي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الابعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيران. ونقدر التعاون البناء بين الوكالة وإيران نحو تنفيذ خريطة الطريق. ويفضي القرار ذو الصلة الذي اتخذه اليوم مجلس محافظي الوكالة إلى كفالة البداية

السلسلة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وتود الصين أن تسجل تقديرها للقرار.

لقد قامت الصين بفعالية بأعمال الوساطة والتفاوض بشأن المسألة النووية الإيرانية، وفي الوقت نفسه الاضطلاع بدور بناء في المسائل الرئيسية مثل تعديل مُفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل.

وإذ نمضي قدما، ستعمل الصين بصورة وثيقة مع جميع الأطراف وتسهم في تعزيز سلاسة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على عرضه للتقرير الفصلي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وكامل فريقه على العمل الممتاز الذي قاموا به لمدة سنة تقريبا.

لقد مثل اتفاق فيينا المؤرخ ١٤ تموز/يوليه واتخاذ المجلس للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خطوة تاريخية على الطريق إلى إرساء الثقة في الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني. فلمدة ١٢ عاما، شعر المجتمع الدولي بالقلق إزاء توسع إيران المثير للقلق في برنامجها النووي. واليوم، بعد مفاوضات طويلة وصعبة، فتح طريق نحو حل دائم للمسألة. ويتوافق اتفاق تموز/يوليه المبرم بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ مع المطالب الأساسية والتقليدية لعدم الانتشار التي حددناها أثناء المفاوضات. ومن أجل ضمان امتثال إيران لالتزاماتها، أنشأنا نظام تحقق قويا ومفصلا. ويمثل اتفاق فيينا الآن خارطة طريق جماعية لنا. وسوف نراقبها لضمان التنفيذ الصارم والشامل للجدول الزمني والتدابير المحددة في الاتفاق، وفي القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وقد أحرز تقدم إيجابي منذ تموز/يوليه. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعد الانتهاء من عملية التحقيق الوطنية، دخل اتفاق فيينا حيز النفاذ، واليوم فقط اتخذ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارات هامة ترمي إلى إعادة تأسيس العلاقة بين الوكالة وإيران على أسس جديدة.

وإذ يقر المجلس باتفاق فيينا باعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإنه يتحمل المسؤولية عن تنفيذه. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن كلا من الاتفاق والقرار ينص على أن تظل جميع التدابير الحالية لمجلس الأمن، بما في ذلك الجزاءات، سارية تماما حتى بدء التنفيذ. وفي هذا السياق، شعرنا بالانزعاج بعلمنا بالنتائج التي خلص إليها آخر تقرير عن الحالة من فريق الخبراء بشأن إطلاق القذائف التسيارية من جانب إيران في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا للتقرير، خلص التحقيق المستقل والدقيق للفريق بصورة لا لبس فيها إلى أن إطلاق القذائف يشكل انتهاكا لأحكام القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويجب أن ترد اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧(٢٠٠٦) على هذا الانتهاك بصورة مناسبة. كما يذكر فريق الخبراء بإمكانية إطلاق القذائف التسيارية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي أن نهتم بهذه المعلومات اهتماما كاملا، وإذا ما تم التأكد منها ينبغي أن نتصدى لها.

وفي تقرير ثان بشأن محاولة لنقل قضبان تيتانيوم في ظل الحظر، فإن الاستنتاجات التي خلص إليها فريق الخبراء ليست أكثر طمأنة. وإذا كان النقل قد نجح، فإنه سيشكل أيضا انتهاكا لأحكام القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وهذه الانتهاكات، التي جاءت بعد وقت قصير من اتفاق تموز/يوليه، لا تبشر بالخير، وتظهر مدى اليقظة التي يجب أن نستمر عليها.

ولن يكون اتفاق فيينا بشأن برنامج إيران النووي انتصارا للدبلوماسية الدولية إلا بالقدر الذي يتم به تطبيقه بشكل صارم. وفي هذا الصدد، سنبقى مشاركين في تنفيذه بحسن نية ولكن بروح اليقظة التي يمكن أن تضمن مصداقية الاتفاق واستدامة حل المسألة النووية الإيرانية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشعر الاتحاد الروسي بالامتنان للسفير أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير.

لقد اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم، في دورة استثنائية، قرارا بشأن إيران، ليغلق مسألة البحوث النووية العسكرية المزعومة لإيران، ويحل محل جميع القرارات السابقة بشأن إيران، وينشيء طريقا واضحا نحو إغلاق المجلس تماما لملفه عن إيران.

وقد امتثلت إيران والوكالة الدولية للطاقة امتثالا تاما وسارت بشكل كامل على خريطة الطريق المتفق عليها في منتصف تموز/يوليه وعزمت على توضيح المسائل ذات الصلة بإيران. وكانت أهم نتائج تلك العملية هي عدم وجود مؤشرات على مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في إيران. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في تقييم امتثال إيران لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي، حيث أن أحد الأهداف الرئيسية لنظام الضمانات هو ضمان السيطرة على المواد النووية. ونحن نرى أنه قد بدأ فصل جديد في العلاقة بين الوكالة وإيران. وفي المستقبل، سيستند التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأطر التقليدية للوكالة المتمثلة في اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي، إلى جانب الالتزامات الطوعية من جانب إيران لتعزيز الشفافية في خطة العمل الشاملة المشتركة. وستمكنها الأدوات الخاضعة لتصرف الوكالة من التحقق من الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي.

ويسر الاتحاد الروسي أن الاتفاق قد توصل إلى تسوية نهائية لحالة البرنامج النووي على أساس صيغة اقترحها رئيس روسيا، تنطوي على الاعتراف بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الحق في تخصيب اليورانيوم، بالتزامن مع رفع جميع الجزاءات بعد إغلاق جميع المسائل المعلقة واتخاذ الترتيبات لبرنامج طهران النووي في ظل رقابة دولية صارمة. وتعد الحلول التي تم التوصل إليها أثناء المفاوضات دليلا واضحا على أن أي تحديات تواجه نظام عدم الانتشار النووي يمكن ويجب التخلص منها عن طريق الدبلوماسية، وعلى أساس القانون الدولي. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن العمل الجماعي المشترك بشأن العديد من الأزمات الإقليمية.

وبوجه عام، تسير الأعمال التحضيرية للبدء في التنفيذ العملي لخطة العمل على نحو جيد للغاية. ووفقا لتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/70/219)، بالإضافة إلى اتصالاتنا في الوكالة، يقوم الإيرانيون بسرعة كبيرة بجعل برنامجهم النووي ممتثلا لمتطلبات خطة العمل الشاملة المشتركة. والوكالة على استعداد لاتخاذ إجراء في أي وقت للبدء في التحقق من امتثال إيران لالتزاماتها بموجب الخطة. ولدى الوكالة وإيران بالفعل نهجا منسقا من أجل تطبيق الضمانات في جميع مجالات البرنامج النووي، كما ترصد الوكالة بحرص الجهود التي يبذلها الإيرانيون للوصول بالبرنامج إلى الامتثال.

ونحن نرى، بوجه عام، أنه من المهم الاستفادة من الفرص التي ظهرت منذ اعتماد خطة العمل لإشراك إيران في التعاون الاقتصادي الكامل، فضلا عن التعاون الرامي إلى معالجة المشاكل الإقليمية في الشرق الأوسط. وسيتعاون الاتحاد الروسي، من جانبه، عمليا في الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد الحمود (الأردن): أشكر سعادة المندوب الدائم لإسبانيا على إحاطته القيمة وعلى جهوده في إدارة أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧(٢٠٠٦). وأشكر فريق الخبراء على جهودهم في إعداد التقارير ذات الصلة.

يقترب موعد يوم التطبيق الفعلي لخطة العمل الشاملة المشتركة التي تم التوصل إليها بين إيران ومجموعة دول الخمسة

زائدا واحدا في تموز/يوليه الماضي، وصدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول التزام إيران بتعهداتها في هذا الشأن. ونؤكد هنا على ضرورة الالتزام الكامل بالاتفاق النووي، وبتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وبما يوفر الضمانات الكافية حول البرنامج النووي الإيراني. كما نأمل أن يساهم البدء بتنفيذه في تعزيز الجهود الدولية في مواجهة كل التحديات التي تهدد أمن منطقة الشرق الأوسط، وتقوية مبادئ حسن الجوار، وإرساء السلام والاستقرار، وتوطيد نظام عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط بشكل ينعكس برمته على الأمن والسلم الدوليين.

وفي ما يتعلق بالتقرير المقدّم حول أعمال اللجنة، يدعم الأردن الجهود التي تبذلها اللجنة استعدادا ليوم التطبيق الفعلي لخطة العمل الشاملة المشتركة، ويدعو اللجنة إلى الاستمرار في القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لحين استلام مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يشير إلى أن إيران نفّذت التدابير المتعلقة ببرنامجها النووي، عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بحيث يطمئن العالم لسلمية البرنامج النووي الايراني. وفي هذا الاطار، يشعر الأردن بالقلق إزاء ما أشار إليه تقرير فريق الخبراء الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ حول وجود خروقات، وخاصة بشأن مسألة إطلاق إيران لصاروخ بالستي متوسط المدى قادر على حمل سلاح نووي، وذلك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وندعو اللجنة إلى النظر في هذا الموضوع.

ختاما، نثمّن دور اللجنة في دراسة طلبات أجهزة الأمم المتحدة التي تسعى إلى تزويد إيران بالمساعدات التقنية، لتمكينها من تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل فعّال.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير أويارزون مارشيسي، ممثل إسبانيا، على إحاطته الاعلامية بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). إن نيوزيلندا مؤيدة بشدة لولاية اللجنة. ونحن نشيد بفريق الخبراء على أعماله الجيدة، ونشجع اللجنة والفريق كليهما على مواصلة بذل جهودهما.

وعلى غرار الآخرين هنا اليوم، يسرنا أن نلاحظ أن خطة العمل الشاملة المشتركة قد اعتمدت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعد ٩٠ يوما من إقرار المجلس لهذه الخطة. وكان هذا الاعتماد بالفعل معلما هاما في عملية كفالة أن يكون للمجتمع الدولي ثقة تامة بأن برنامج إيران النووي سيتم استخدامه للأغراض السلمية حصرا. ويسرنا أن نلاحظ أن المشاركين في خطة العمل، ولا سيما إيران، يتخذون الخطوات الأولى الضرورية نحو التنفيذ الكامل للاتفاق النووي. وقد بدأ أعضاء الأمم المتحدة أيضا عملية مراجعة أحكامهم المحلية لكي تتماشى مع أحكام الاتفاق. وهذا يشمل إجراء تغييرات في الصياغة بغية السماح برفع الجزاءات، وإعداد ترتيبات لعودة العمل بها بشكل مفاجئ، لو اقتضى الأمر ذلك.

إن العملية ليست بسيطة بأي حال من الأحوال، ونحن نعي تماما التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة بشكل خاص في تنفيذ نظم الجزاءات المعقدة. وستواصل الدول الأعضاء طلب الارشادات بهدف توضيح الالتزامات وتنفيذها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبغية تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا وفعالا، من الأهمية بمكان أن تكون جميع الدول الأعضاء وكيانات القطاع الخاص جاهزة للعمل قبل يوم التنفيذ. وللمجلس دور هام يؤديه في مساعدتها على كفالة أن تكون مستعدة بالفعل.

وفي الفترة الفاصلة، نذكّر الدول الأعضاء بأن جميع الجزاءات المفروضة على إيران تظل قائمة. ونحيط علما مع القلق بما وجده الفريق مؤخرا من انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، على الرغم من أننا نلاحظ أنه لم يتوصل إلى استنتاج بشأن ما إذا كان هذا الانتهاك يمثل انتهاكا متعمدا من جانب إيران. بالإضافة إلى ذلك، أنهى الفريق تحقيقه في اختبار إطلاق إيران قذيفة تسيارية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/

أكتوبر. وتلاحظ نيوزيلندا مع القلق ما توصل إليه الفريق من أن إطلاق القذيفة عماد كان انتهاكا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). فثمة خطر من أن تقوض مثل هذه الأعمال الثقة بالاتفاق وبدعمه، وتعرّض تنفيذه الكامل والفعال للخطر.

ونحن نحث جميع الأطراف، وبخاصة إيران، على مقاربة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بالنوايا الإيجابية وحسن النية نفسها التي سمحت بإبرام الاتفاق. ونلاحظ كذلك أنه حتى بعد يوم التنفيذ، ستظل إيران خاضعة لأحكام الفقرة ٣ من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يطلب إلى إيران عدم القيام بأي عمليات إطلاق للقذائف التسيارية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وإلى رئيسها، فضلا عن فريق الخبراء، على مواصلة عملهم الدؤوب في دعم قرارات المجلس بشأن إيران.

أود أن أبدأ بترديد كلمات السفير أويارزون مارشيسي، وبالترحيب بيوم الاعتماد المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كان ذلك اليوم علامة بارزة على الطريق نحو التنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة. ويجب أن ينصبّ تركيزنا الآن على التنفيذ السريع والكامل لخطة العمل هذه. ونحن نتطلع إلى إيران لاستكمال التدابير المتفق عليها على الفور، وتوفير الثقة للمجتمع الدولي بأن برنامجها النووي سلمي وسيبقى سلميا حصرا. ونحن أيضا نشارك الآخرين في ملاحظة القرارات الهامة التي اتخذها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم.

ومثلما يذكّرنا تقرير اللجنة، مع ذلك، فإن الجزاءات خلال الفترة الانتقالية الحالية ستبقى سارية المفعول بالكامل. فهي تشمل جميع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، وجميع التزامات الدول الأعضاء الناشئة عن قرارات المجلس بخصوص هذه المسألة. وينبغي لرفع الجزاءات على مراحل أن يكون حافزا لإيران كي تفي بجميع الالتزامات بموجب الاتفاق الشامل.

والتقرير هو أيضا تذكير بأن الدول الأعضاء يجب أن تواصل الابلاغ عن أي اشتباه في انتهاك أحكام المجلس، وفقا للشروط المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وكانت هناك ثلاث مسائل جديرة بالملاحظة منذ أن اجتمعنا آخر مرة لمناقشة هذه المسألة (انظر S/PV.7522): أولا، الإخطار المقدّم من الدول الأعضاء لإبلاغ اللجنة عن تسليم اليورانيوم الطبيعي إلى إيران؛ وثانيا، الإخطاران بشأن نقل اليورانيوم المنخفض التخصيب من إيران، وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ وأخيرا، الإخطار المتعلق بالتخلص من الشحنات بنجاح، عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وبالانتقال إلى عمل اللجنة، أشعر بالامتنان لاستمرار الدور الهام الذي تؤديه في دعم إنفاذ التدابير التقييدية للمجلس ذات الصلة بإيران. ونلاحظ بقلق بالغ إطلاق إيران قذيفة تسيارية متوسطة المدى في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي أحيل فيما بعد إلى لجنة التحقيق. وكانت القذيفة ذات الفئة ١ من نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، قادرة على حمل أسلحة نووية. وهكذا، يتضح أن القذيفة محظورة بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي لا يزال ساري المفعول. ونلاحظ كذلك أن التحقيق المستقل الذي أجراه فريق الخبراء في هذا الحادث، وتم إنجازه في الأسبوع الماضي، خلص بالمثل إلى أن إطلاق القذيفة كان انتهاكا للجزاءات التي يفرضها المجلس. وتؤيد المملكة المتحدة الاجراء الفوري الذي تتخذه اللجنة بغية التصدي لهذا العمل. كما أننا قلقون من التقارير التي تفيد عن إطلاق إيران قذيفة تسيارية أخرى. وإذا تأكد ذلك، فسوف ندعم رد الفعل المماثل والمناسب.

وفي مجالات أخرى، نحيط علما بتقرير الفريق عن محاولة شراء قضبان تيتانيوم من الدرجة ٥. وكما جاء في التقرير، كان ذلك انتهاكا من جانب إيران لالتزاماتها بموجب قرارات

مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن الفريق لم يكن قادرا على تحديد ما إذا كان ذلك انتهاكا متعمدا، فإن الحادث يبرز أهمية بدء إيران بإجراء عمليات شراء غير مشروعة. وهذا الأمر بالغ الأهمية فيما نتحرك صوب تنفيذ خطة العمل، حيث أن محاولة شراء السلع الحساسة خارج الطرق الرسمية يمكنها أن تشكل خرقا. ونرحب بإبلاغ الدول الأعضاء عن الحوادث التي أدت إلى تحقيقات الفريق، ونشجع الآخرين على الاستفادة من المساعدة التي يوفرها الفريق في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على امتناني للمساعدة التي تقدمها اللجنة وفريق الخبراء إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وعلى مشاركتهما في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية. فهذه الجهود ضرورية للحل السلمي الدائم للمسألة النووية الإيرانية. وهذا الهدف تتشاطره المملكة المتحدة. والاتفاق النووي الشامل مع إيران هو لمصلحتنا جميعا. فهو بالنسبة إلى المجتمع الدولي أفضل طريقة لكفالة ألاّ تطور إيران أسلحة نووية. وهو بالنسبة إلى إيران يعيد العلاقات مع المجتمع الدولي، ويساعد على انفتاح بلد كان منغلقا على نفسه منذ وقت طويل جدا. وسوف تواصل المملكة المتحدة بذل كل جهد ممكن لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بنجاح. ونحن نتطلع إلى جميع الأطراف المعنية للقيام بالشيء نفسه.

السيدة ساباغ مونيوث دو لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أشكر السفير رومان أويارزون مارشيسي وفريقه على عرض التقرير ربع السنوي عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى الاضطلاع بأعمالهما على نحو فعّال.

إن شيلي ترحب ببدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، المعروف باسم ”يوم الاعتماد“. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، امتثلت إيران للتدابير المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما جاء في تقرير تلك الهيئة. ونأمل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتمكن على الفور من التحقق بشأن التدابير المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، في ما أصبح يعرف باسم ”يوم التنفيذ“.

ونلاحظ مع القلق المعلومات المقدمة من فريق الخبراء بشأن انتهاك محتمل للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ومن المهم أن نعمل بروح المسؤولية وفقا لقرارات المجلس، مع مراعاة السياق السياسي. وعلى نفس المنوال، من المهم التأكيد على المسؤوليات الملقاة على عاتق جميع أعضاء المنظمة في الامتثال لنظام الجزاءات.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي. وتنفيذ ركائز المعاهدة الثلاث – نزع السلاح وعدم الانتشار، والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية – يجب أن يكون متوازنا. تقر شيلي بحق جمهورية إيران الإسلامية في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ونحن نثمن الجهود التي تبذلها ايران والمجتمع الدولي من أجل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها.

ويجب علينا، في سياق هذه المناقشة، ألا ننسى ضرورة المضي قدما كذلك في الالتزامات المتعلقة بترع السلاح النووي المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا وقابلة للتحقق هو التزام سياسي وقانوني. ولذلك فإننا نكرر التأكيد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يسهم في إنشائها.

السيد آدامو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا السفير أويارثون مارتشيسي، على إحاطته الإعلامية. وترحب نيجيريا ببدء نفاذ خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٨ تشرين الاول/أكتوبر، الذي يمثل خطوة كبيرة في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي رأينا أن خطة العمل الشاملة المشتركة تقدم خريطة طريق واضحة من اجل تنفيذ الاتفاق بين ايران وبلدان

مجموعة الخمسة زائدا واحدا فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى تسوية المسائل العالقة كافة. ونود أن نؤكد مجددا على دعمنا للاتفاق ونحث كل الاطراف على تنفيذه بطريقة شفافة وبحسن نية.

وتثلج صدورنا التقارير الصادرة من فيينا اليوم، التي تشير إلى أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اتخذ قرارا نهائيا، باستكمال أعمال التحقيق بشان البرنامج النووي الايراني الذي تقوم به الوكالة. وهي خطوة حاسمة أخرى في تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني. ونحن نتطلع قدما إلى يوم التنفيذ، الذي يتم فيه رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على إيران. ونشيد برئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) لقيادته الفعالة ونؤكد له دعمنا المستمر.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك أعضاء المجلس الآخرين شكر السفير أويارثون مارتشيسي ممثل إسبانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرئيس وأعضاء فريقه على قيادهم المقتدرة لاعمال هذه اللجنة، وأن أعرب عن تقدير وفد بلادي لهم.

وفي ضوء الإنجاز التاريخي والتقدم المحرز في تسوية المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني، فأن عمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها لا يزال يكتسي اهمية بالغة بالنسبة للمجلس. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نؤيد الرأي القائل بأن عمل فريق الخبراء ينبغي أن يشمل تدريجيا المزيد من الأنشطة من اجل التواصل مع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والشركاء وأصحاب المصلحة المهتمين، من اجل توضيح أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن نفهم، وإلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، أنه منذ إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة وما تلاها من اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في شهر تموز/يوليه، ستظل اللجنة وولايتها قائمتين حتى اليوم الذي يعرف باسم يوم التنفيذ، على النحو المنصوص عليه في الخطة.

وفي هذا الصدد، تلاحظ ماليزيا النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها فريق الخبراء بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات، عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على النحو المبين في تقرير الرئيس. ونحن نحث على أخذ الحيطة والحذر عند التداول بشأن هذه المسألة. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بصورة بناءة مع الأعضاء الآخرين في المجلس، مع المراعاة التامة للحاجة إلى الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة. وفي نفس الوقت، تغتنم ماليزيا هذه الفرصة لإعادة التأكيد على دعوة كل الأطراف المعنية من أجل مواصلة مشاركة اللجنة والعمل معها بشكل بناء، بما في ذلك بشان تسوية المسائل والأسئلة المعلقة. وفي رأينا، إن التعاون الايجابي والمشاركة المستمرة في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى بناء المزيد من الثقة وتمهيد الطريق للانتقال السلس نحو العمليات المتوخاة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

وجاءت الإحاطة الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7522) التي قدمها رئيس اللجنة في أيلول/سبتمبر، في الوقت حيث كانت وكالة الدولية للطاقة الذرية تجري استعراض الإطار الهيكلي القائم لكفالة أن تنجز إيران الخطوات الأولي على النحو المبين في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير الأولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ إيران لخريطة الطريق. وفيما يتعلق بالتنفيذ، نرحب بالتعاون والخطوات الإيجابية التي اتخذها إيران حتى الآن ويثلج صدرنا ذلك، بما في ذلك، في جملة أمور، ما يتعلق ازالة وتخزين أجهزة الطرد المركزية والتخصيب. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إعادة تصميم وبناء المفاعل آراك النووي المعلن عنه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولئن كنّا نلاحظ أنه لا تزال هناك بعض الصعوبات في توضيح بعض المسائل والأسئلة المتصلة ببرنامج إيران النووي، ترى ماليزيا أن تحقيق نتائج إيجابية بشأن التنفيذ الكامل وحسن التوقيت خريطة الطريق هو أمر لا يزال قابل للتحقيق، شريطة أن يشاركا جميع الأطراف بجدية وحسن النية. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد مجددا الحق السيادي لكل البلدان، ولا سيما بلدان العالم النامي، في السعي للحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية مع توفير الضمانات المناسبة. ولذلك، نكرر التأكيد على مناشدة الدول التي لديها القدرات والمهارات والخبرة الفنية ذات الصلة أن تدعم هذه التطلعات، تماشيا مع المبادئ المنصوص عليها في إطار المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، تود ماليزيا أن تؤكد مجددا إيمانها بأهمية التوفيق بين التقدم المحرز في مجال عدم الانتشار وتحقيق تحقيق تقدم مماثل في مجال نزع السلاح النووي. ولا يزال تعثر الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في السنوات الأخيرة يبعث على القلق، لا سيما بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحث على تجديد الالتزام والعمل، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، الراميان إلى تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أويارثون مارتشيسي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية الفصلية بشأن أنشطة اللجنة في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر ولغاية ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية،نرحب ببدء نفاذ خطة العمل الشاملة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعد ٩٠ يوما من اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونؤكد من جديد أن الخطة كانت انتصارا تاريخيا ودبلوماسيا. وبناء على ذلك ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذها بإخلاص والتغلب على كل العقبات المحتملة في المستقبل من خلال الحوار.

وعلاوة على ذلك، وخارج نطاق المسألة النووية الإيرانية، وإذ يضع المجلس في اعتباره الصراعات والتوترات في الشرق الأوسط، ينبغي له أن يولي اهتماما خاصا لتطوير أسلحة الدمار الشامل من جانب دول معينة في تلك المنطقة، وأن يشجع على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بأنشطة لجنة القرار ١٧٣٧، فنحن نشيد بعملها الديناميكي، ونشجعها على مواصلة جهودها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نلاحظ إسهاماتها وأنشطتها خلال عام ٢٠١٥، واستعراضها للمبادئ التوجيهية للجنة تماشيا مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المقدم إلى مجلس الأمن في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، نؤكد من جديد تقديرنا الكامل لرئيس لجنة القرار ١٧٣٧ وجميع الخبراء، على التزامهم وتفانيهم في تنفيذ ولايتهم.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على عرضه التقرير الفصلي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبالمثل، نود أن نعرب له ولفريقه عن تقديرنا للجهود المبذولة لتعزيز برنامج عمل اللجنة وتنفيذه.

إن نظر مجلس الأمن في المسألة النووية الإيرانية يمر بمرحلة انتقالية حاسمة. وقد ساعد تأييد مجلس الأمن بالإجماع للاتفاق المعتمد في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على وضع الأساس للنجاح في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتعزيز وصون النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ويثبت إبرام ذلك

الاتفاق الدبلوماسي المهم مرة أخرى إمكانية التوصل إلى حلول سلمية، من خلال الحوار والتفاوض، للنزاعات التي تمس السلم والأمن الدوليين.

وكان لاعتماد الخطة المشتركة أثر إيجابي على بدء فصل جديد في العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبعض الأعضاء المؤثرين جداً في المجتمع الدولي. إن البلد الشقيق إيران شريك رئيسي في البحث عن حلول سياسية وتفاوضية للنزاعات الخطيرة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وهي حلول تتطلب الأخذ في الاعتبار بآراء إيران ومصالحها. وفي هذا السياق، نرحب باستمرار الحوار والتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب أيضاً بالتقارير الأخيرة التي قدمتها تلك المؤسسة المتعددة الأطراف والتي تشير إلى أنه يجري الاضطلاع بأنشطة الرصد والتحقق من دون أي نكسات، وبدعم وتيسير من السلطات الإيرانية. ونشجّع الأطراف على تكثيف جهودها ليتسنى بحلول نهاية عام ٢٠١٥ حل جميع المسائل المعلّقة بين الوكالة الدولية وإيران. ونقدّر الدور الذي تضطلع به الوكالة في حل جميع المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، ونأمل في أن يزداد التعاون قوة بهدف المضي قدماً في التدابير المتعلقة بتنفيذ الخطة.

لقد قدّمت جمهورية إيران الإسلامية، وهي عضو مهم في حركة عدم الانحياز، الدليل الملموس على التزامها بالوفاء بالتزاماتها التي قطعتها في إطار الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع جميع الأطراف المعنية في العملية. وفي هذا الصدد، نحث على الاستفادة من هذا المنعطف السياسي للتركيز على حل الخلافات على أساس الحوار والمفاوضات. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أنه ما أن تُبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجلسَ الأمن بأن جمهورية إيران الإسلامية قد أتمّت تنفيذ التدابير الأولية المتعلقة ببرنامجها النووي على النحو المبين في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن تغييراً كبيراً يُتوقع أن يحدث بخصوص نظام الجزاءات المفروضة على ذلك البلد. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي الرفع النهائي لنظام جزاءات مجلس الأمن والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد بصورة غير قانونية ضد إيران، وكذلك ضد بلدان أخرى بسبب التعاون مع إيران، وذلك بمجرد أن يأتي يوم التنفيذ، وفقاً لخطة العمل. ولذلك، نأمل في أن يؤدي إنهاء نظام الجزاءات، وعلى أساس الاحترام المتبادل، إلى تيسير إقامة علاقات كاملة في القطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية وقطاع الطاقة بين إيران والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي المهتمين بتعزيز العلاقات معها.

وفي هذا السياق، تستند فنزويلا مرة أخرى إلى الحق السيادي للبلدان النامية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترى فنزويلا أنه عند تناول المسائل المدرجة في جدول أعمال لجنة القرار ١٧٣٧، من المهم أن يؤخذ السياق السياسي الحالي في الاعتبار فيما نمضي قدماً في هذه المرحلة الحاسمة من عملية تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي الظروف الحالية، ينبغي أن تركز اللجنة جهودها على المساهمة في التنفيذ السلس لخطة العمل الشاملة المشتركة، وأن تضطلع بدور بناء من أجل ضمان إيجاد حل نهائي وشامل للمسألة النووية الإيرانية، في أثناء الاضطلاع بعملها بطريقة متوازنة لتجنب أي تدابير يمكن أن تؤثر على تنفيذ الخطة أو تعرقله.

وفيما يتعلق بالحالات المشار إليها في تقرير رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، نشجع الأطراف على تسوية تلك الخلافات في مناخ يسوده الاحترام والحوار وبناء على تحقيقات موضوعية تُجرى في الهيئات ذات الصلة. ونحث اللجنة، وفقاً لولايتها، على التحقيق والنظر في المعلومات المتعلقة بهذه الحالات واتخاذ الإجراءات المناسبة بموافقة جميع أعضائها، بما في ذلك البلد المعني نفسه.

ونود أن نؤكد من جديد على أن أهم مهمة في هذه المرحلة هي المضي قدماً بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ويؤكد بلدي من جديد دعمه الكامل لتنفيذ هذا الالتزام التاريخي. ونشجع أيضاً جميع الدول الأعضاء على احترام الأحكام المعتمدة في هذا الاتفاق الشامل والامتثال لها بحسن نية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجدداً على أنه ما أن تُحل المسألة النووية الإيرانية، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي تكريس جهودهما لمواصلة العمل من أجل نزع السلاح النووي في مناطق العالم الأخرى، لا سيما الشرق الأوسط.

السيد شبوكاوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير على تقريره وعلى جهوده في توجيه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال هذه السنة الحاسمة.

وترحب ليتوانيا بأنه منذ التوصل إلى اتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا قبل خمسة أشهر، ما فتئت جميع الأطراف تتخذ الخطوات اللازمة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه. ومما لا شك فيه أن يوم التنفيذ هو المعلم الهام التالي، وتأمل ليتوانيا في أن تنجز إيران التزاماتها النووية بصورة كاملة وبحسن نية.

وفي نفس الوقت، فإن قدرة المجتمع الدولي على التحقق من تنفيذ تلك الالتزامات هو أمر لا غنى عنه، ويجب أن تمنح إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول الكامل، وكذلك كل الوقت الذي تحتاجه من أجل التحقق الدقيق من وفاء إيران بالتزاماتها فيما يتعلّق بالأسلحة النووية. ويمثل حل المسائل العالقة بشأن برنامج إيران النووي، بما في ذلك البعد العسكري المحتمل له، عنصرا هاما آخر في بناء ثقة المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نشير إلى تقرير الوكالة الدولية بشأن التقييم النهائي للمسائل العالقة في الماضي والحاضر بخصوص برنامج إيران النووي، والذي يبيّن أن إيران قامت بمجموعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي قبل نهاية عام ٢٠٠٣، مع استمرار بعضها بعد ذلك التاريخ. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الوكالة لا تملك مؤشرات ذات مصداقية على أنشطة إيران المتعلّقة بتطوير جهاز متفجر نووي بعد عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، ترحب ليتوانيا باعتماد مجلس محافظي الوكالة بتوافق الآراء في وقت سابق اليوم لقرار بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منها ومراقبتها في إيران.

ومع استمرار الجهود المبذولة للوصول إلى يوم التنفيذ، لا تزال كل الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن سارية ويجب على جميع الدول الأعضاء تنفيذها بقوة. كما يجب أن تنفذ لجنة الجزاءات ولايتها تنفيذاً كاملاً وتتخذ الإجراءات المناسبة في الرد على انتهاكات الجزاءات. وعلى غرار المناسبات السابقة، لا يمكن أن تتجاهل ليتوانيا حقيقة أن إيران، ولئن كانت قد تتخذ خطوات في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، فإنها تواصل تجاهل بعض أحكام قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة ببرامج القذائف التسيارية والأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، نشير مع القلق إلى ما خلص إليه فريق الخبراء مؤخرا بأن إطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى من طراز ”عماد“ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر كان انتهاكاً من جانب إيران للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) الذي يحظر عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وينبغي للجنة القرار ١٧٣٧ الآن الاضطلاع بولايتها في النظر واتخاذ الإجراء المناسب ردا على ذلك الانتهاك.

ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة التركيز على التقارير المتواترة عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية من قبل إيران إلى بلدان في الشرق الأوسط، في مخالفة لحظر الأسلحة الذي يفرضه المجلس. وينبغي أن تؤخذ الأنباء التي ترددت مؤخرا عن احتمال ضلوع إيران في توريد أسلحة إلى اليمن على محمل الجد وأن ينظر فيها كل من لجنة القرار ١٧٣٧ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

وبعد تنفيذ إيران للتدابير ذات الصلة بالأسلحة النووية وتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ذلك، سيتم إنهاء قرارات المجلس السابقة بشأن إيران، ولكن تلك القرارات قد يعاد فرضها في حالة رصد قدر كبير من عدم الامتثال. ومع ذلك، فإن القيود المتعلقة بنقل السلع الحساسة من حيث الانتشار وأنشطة القذائف التسيارية، فضلاً عن الحظر على الأسلحة التقليدية، ستدخل حيز النفاذ. وسيكون المجلس مسؤولاً عن رصد تنفيذ تلك القيود ويجب أن يكون مستعداً تماماً للقيام بهذا العمل. وتدعو ليتوانيا إلى اتفاق سريع بشأن الترتيبات العملية اللازمة لينفّذ مجلس الأمن بشكل كامل القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتؤكد على الحاجة إلى إشراك جميع أعضاء المجلس في هذه العملية.

وفي الختام، أودّ أن أؤكد مجدداً إيمان ليتوانيا بأن خطة العمل الشاملة المشتركة، إذا تم تنفيذها بشكل كامل وبحسن نية، فستصبح عنصراً أساسياً في بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي وستسهم في السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية. ونشعر بالامتنان على قيادته خلال هذه الفترة الانتقالية الهامة.

لقد مضت خمسة أشهر منذ أن أبرمت بلدان مجموعة ٥+١، والاتحاد الأوروبي وإيران خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى غرار الآخرين، يسرني أن أنوه إلى أن المشاركين في الخطة يحرزون تقدما في الوفاء بالتزاماتهم بموجب الخطة. وتتخذ إيران الخطوات الرئيسية المحددة في الخطة، مثل إزالة أجهزة الطرد المركزي، وبدأت العمل في التخلص ٩٨ في المائة من مخزونها لليورانيوم المخصب. وحينما تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من استكمال إيران لتلك الخطوات – ونسمي هذا يوم التنفيذ – حينئذ سندخل مرحلة جديدة لهذه الصفقة التاريخية.

ومع ذلك، بعد ذلك اليوم، سيواصل المجلس الاضطلاع بدور بالغة الأهمية في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وفي رصد الامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقبل يوم تنفيذ الخطة، ستبقى قائمة جميع الجزاءات الحالية التي يفرضها مجلس الأمن. وبالرغم من ذلك، شهدنا اتجاها مثيرا للقلق للتجاهل حينما انتهكت عمدا تلك التدابير في الأشهر الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أطلقت إيران قذيفة تسيارية كان من الواضح أنها قادرة على إيصال سلاح نووي. ويمنع القرار ١٩٢٩، الذي لا يزال ساري المفعول، ذلك النوع من عمليات الإطلاق. وبعد استعراض فريق الخبراء المستقل لتلك الحادثة، خلص الفريق أيضا بصورة قطعية إلى أن تلك الحادثة كانت انتهاكا للقرار. بيد أنه بدلا من الرد الفعال وفي الوقت المناسب، تلكأ مجلس الأمن. ونعتزم مواصلة العمل مع أعضاء المجلس بغية الإقرار بتلك الحادثة الخطيرة والرد عليها على نحو مناسب.

وارتكبت انتهاكات أخرى. فقبل وقت قصير لا يتجاوز الأسبوع الماضي، أقر مستشار الشؤون السياسية للمرشد الأعلى لإيران بشكل صريح بأن العميد قاسم سليماني، وهو خاضع لحظر السفر من مجلس الأمن، قام بزيارة إلى روسيا. وأيضا، في أواخر أيلول/سبتمبر، جرى اعتراض شحنة أسلحة من إيران قبالة ساحل عمان. وشكلت تلك الشحنة انتهاكا للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ولا نفهم كيف يمكن لأعضاء المجلس أن يشككوا في تلك الانتهاكات. وفي العديد من الحالات، تباهى المسؤولون الإيرانيون علنا بأنهم على وشك اتخاذ إجراءات محظورة، مما لا يترك لهم مجالا للإنكار المعقول – ولا توجد أية رغبة من جانبهم في الإنكار. وبعد عملية الإطلاق في تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الدفاع الإيراني، ''إننا لا نطلب إذنا من أي أحد''، في حين مضى بعد ذلك في وصف القدرات التقنية للقذيفة التسيارية. ولا يمكن للمجلس أن يسمح لإيران

بأن تشعر أن بوسعها انتهاك قراراتنا مع الإفلات من العقاب. وقد لا يفضل بعض أعضاء المجلس تلك القرارات، ولكنها القرارات التي اتخذناها.

وفضلا عن ذلك، نحن نرفض الفكرة التي مفادها أن البلدان التي تثير تلك الانتهاكات في مجلس الأمن، بلدان مثل الولايات المتحدة، مسؤولة بطريقة ما عن زعزعة استقرار خطة العمل الشاملة المشتركة. فتنفيذ قرارات مجلس الأمن شرط لازم لأي اتفاق نووي موثوق وقابل للإنفاذ. والايحاء بخلاف ذلك تجاهل للخطة وتجاهل لمجلس الأمن. وأي إحساس لمنتهكي الخطة بالإفلات من العقاب لن يساعد هذا الاتفاق. وأعضاء المجلس الذين يثيرون انتهاكات قراراتنا، ويسعون لاتخاذ المجلس إجراء ردا على الانتهاكات، ليسوا هم من يزعزعون الاستقرار. فنحن لا نخرق القواعد. وإيران هي التي تفعل ذلك، حينما تنتهك قرارات المجلس. وهي غير مسموح لها بذلك بموجب القرارات، وهي تقر بذلك.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أعضاء المجلس، أدانوا على النحو المناسب وبقوة تلك الانتهاكات. وسنواصل تسخير الموارد والعمل مع الشركاء الدوليين للتأكد من تحسين إنفاذ تدابير الأمم المتحدة. وسنواصل اعتراض صادرات الأسلحة الإيرانية والاستيلاء عليها، وفقا للقانون الدولي. وسنواصل تحديد ووقف شحنات الأصناف ذات الصلة بالقذائف التسيارية المحظورة التي تحملها السفن المتجهة إلى إيران. وسنواصل إخضاع إيران للمساءلة عن انتهاكاتها للتدابير التي يفرضها المجلس.

ولكن ذلك لا يكفي. فعلى مجلس الأمن نفسه – ونحن هنا، نحن ١٥ عضوا – أن يتحمل المسؤولية عن الرد على انتهاكات قراراتنا. وذلك سيكون تحديا طويل الأمد. فبعد يوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ستكون هناك أيضا تدابير مفروضة بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. فذلك جزء من خطة العمل الشاملة المشتركة. وتلك التدابير، التي يقوم بإنفاذها مجلس الأمن، ستظل سارية المفعول لأعوام عديدة. وتشمل تلك التدابير فرض قيود فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة بالقذائف التسيارية. وستواصل الولايات المتحدة وشركاؤنا لفت انتباه مجلس الأمن إلى الانتهاكات وممارسة الضغط من أجل أن يرد هذا الجهاز بالشكل المناسب.

ونشعر جميعا بغاية السرور لخطة العمل الشاملة المشتركة. ويسرنا أن الخطة موجودة. ونعتقد أنها جيدة لصون السلام والأمن. وعلينا أن نتذكر كيف توصلنا إلى هذه الخطة؛ فقد اضطلع الإجراء الحاسم الذي اتخذه مجلس الأمن بدور رئيسي في حمل إيران على الجلوس على طاولة المفاوضات. ولكن مهمتنا هنا لم تنجز. ويتعين علينا أن نعمل معا بروح العزم نفسها التي قادت إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وإلى دعم تنفيذ هذا الاتفاق النووي وإلى إنفاذ قرارات المجلس.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.